



Distr.
GENERAL

A/46/153
S/22506
18 April 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

البنود ٦٠ و ٦٨ و ١٣٧ من

القائمة الاولى*

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز

الأمن الدولي

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، موجهة
الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت
في البعثة الدائمة لتشيكوسلوفاكيا لدى
الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه "مذكرة الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية
المتعلقة بالأمن الأوروبي" ، التي أبلغت الى سفراء الدول الاعضاء في مؤتمر الأمن
والتعاون في أوروبا والى مدير أمانة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، القائمة في
براغ ، وذلك خلال عرض قدمه في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ السيد جيرى دينستبير ، نائب
رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، في
الجمعية الاتحادية للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية (البرلمان) .

وسأغدو شديد الامتنان لو تكرمتم بتعميم نصي هذه الرسالة والمذكرة المرفقة ،
وذلك بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ٦٠ و ٦٨ و ١٣٧ من
القائمة الاولى ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فاكلاف ميكولكا

المستشار

القائم بالاعمال المؤقت

مرفق

مذكرة الجمهورية الاتحادية التشيكية
والسلوفاكية بشأن الأمن الأوروبي

منذ عام ، تقدمت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية باقتراح يدعو الى انشاء لجنة للأمن الأوروبي تكون بمثابة محفل استشاري دائم يصبح فيما بعد محفلا أوروبيا جامعاً مخصصاً للتنسيق بشأن مسائل الأمن في القارة . واستند ذلك الاقتراح الى الحالة التي نشأت بعد التغيرات الجوهرية التي شهدتها أوروبا ، لا سيما في جزئيهما الأوسط والشرقي . وقد جاء عدد من الأفكار الواردة في هذا الاقتراح منسجماً مع مفاهيم بلدان أخرى وأسهم ، خلال مؤتمر قمة باريس المعقود في ١٩٩٠ ، في مولد مؤسسات وآليات جديدة تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ولقد تغير الشيء الكثير على مدى السنة الماضية . وبالتغلب على المواجهة والانقسام في القارة ، نشأت الظروف المهيئة لانشاء أوروبا جديدة . إلا أن الإمكانيات الأخذة في النمو تجلب معها مخاطر جديدة . وهذه المخاطر تنبع بصفة خاصة من اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأوروبية ، وأيضاً من المشكلات الناشئة عن شدة الروح القومية التي تكشفت للعيان . وفي معظم الأحيان ، تكون الديمقراطية الغتية هي المعرضة للخطر ، وبالمثل يتعرض للخطر أمن أوروبا بأسرها .

وأفضل طريقة لضمان الاستقرار والتنمية في أوروبا الغد ضماناً جديراً بالثقة هي بلوغ التفاعل المتنازم بين المؤسسات الرئيسية التي يتألف منها هيكل الأمن الأوروبي - وهي : مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وحلف شمال الأطلسي ، والاتحادات الأوروبية ، واتحاد أوروبا الغربية ، ومجلس أوروبا - مع الاحترام التام للمهمات المسندة الى كل منها . وطبيعة الأمن في القارة الأوروبية متعددة الواجه ، مثلما تتعدد مصادر تهديده المحتمل ، الذي يتطلب التماس مختلف أشكال التفاعل بين المؤسسات الأوروبية . ولا بد أن يكون القاسم المشترك لمثل هذا التعاون هو احترام المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان الأوروبية ، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وخلال السعي الى التعبير عن الأمن الأوروبي ، نجد أن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هي الوحيدة التي تتيح ، في آن واحد ، محفلاً أوروبياً جامعاً وحلقة تضامن عبر الأطلسي . ومن هذه العملية ، ينبغي توليد القوى الدافعة اللازمة .

إن إنشاء نظام أمني لأوروبا جديدة هو هدف قد تؤدي إليه سبل مختلفة . وينبغي أن يتمثل أحد هذه السبل في المعاهدات الثنائية الجديدة النوع المبرمة بين عدد من البلدان الاعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ولذلك ، يمكن أن تتضمن تلك المعاهدات أحكاما تنص على بذل الأطراف المتعاقدة لكل جهد ممكن لإنشاء هيكل أمني أوروبي جامع وإقامتها لآليات التشاور الثنائي التي يمكن أن تؤدي إلى أعمال تدابير مشتركة .

وتؤيد الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية الفكرة القائلة بأنه ينبغي على وجه التحديد استغلال الإمكانات التالية التي تتيحها عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ميدان الأمن ، حتى قبل إنعقاد اجتماع متابعة هلسنكي في سنة ١٩٩٣ .

وينبغي لجدول أعمال اجتماع برلين الذي يعقده مجلس مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا على مستوى وزراء الخارجية في حزيران/يونيه ١٩٩١ أن يتضمن مسألة هياكل الأمن الجديدة في أوروبا . وفي المقام الأول ، ينبغي استحداث آلية طوارئ لكي يمكن عقد الدورات الطارئة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، دون تأخير . وقبل عقد مؤتمر متابعة هلسنكي ، ينبغي عقد اجتماع آخر لوزراء الخارجية ، بل وربما أيضا اجتماع لوزراء الدفاع ، لأجل النظر في زيادة التعاون في ميدان الأمن .

وينبغي لمركز منع الصراعات ، القائم في فيينا ، أن ينجز ، بالجهود المشتركة التي تبذلها جميع البلدان المشتركة فيه البالغ عددها ٣٤ بلدا ، وفي أسرع وقت ممكن ، مهمته المتمثلة في منع نشوء الحالات التي تهدد الاستقرار والأمن في أوروبا . وأحد الشروط الأساسية التي تكفل النجاح لمفاوضات أخرى بشأن نزع السلاح وبناء الثقة في أوروبا هو الإسراع بإنفاذ المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتنفيذها بكل إخلاص .

والأمن في أوروبا مسألة لا تقبل التجزئة ، ولهذا السبب ، ينبغي لقمة هلسنكي التي ستعقد سنة ١٩٩٣ أن تتوصل إلى استنتاج مفاده أن هذه القارة بحاجة إلى هيئة سياسية دائمة تعمل في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وتكون قادرة على الاستجابة لقضايا الساعة . وفيما يتعلق بالمستقبل ، يتعين بناء آلية الأمن الأوروبي بطريقة تسمح باستعمال المؤسسات الموجودة فضلا عن المحافل الأوروبية الجامعة التي تدعى إلى الانعقاد لحل المشكلات الحرجة المتعلقة بالهجرة ، والأقليات القومية ، والبيئة ، وهندسة الطاقة ، وخلافها .

ولقد شهدت باريس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ممثلين لبلدان مؤتمر التعاون والامن في أوروبا يجتمعون على أرقى مستوى لكي يؤسسوا أولى المؤسسات المنبثقة عن عملية هلسنكي . وأصبحت هذه الخطوة بداية الطريق المفضي الى إقامة هياكل أمنية تعاونية جديدة في القارة . ولكن من المتعين أن يستمر التطور . وشملة دور رئيسي ينبغي أن يؤديه المحفل الأوروبي الجامع الجديد المخصص لنزع السلاح . وينبغي التوسع بشدة في وظائف مركز منع الصراعات ، لكي يتجاوز إطار التدابير العسكرية ، كما ينبغي تعزيز اجراءات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الموضوعية لتسوية المنازعات تسوية سلمية . كما يُفتقد نظام تحقق أوروبي جامع ، يُستخدم في تحقيق الامتثال لاتفاقات نزع السلاح . وسيلزم اتخاذ التدابير الضرورية في ميدان تسجيل الاسلحة والمعدات التقليدية والقيام ، في مرحلة لاحقة ، بمراقبة بيعها ونقلها .

ولعله من الممكن النظر في فكرة إنشاء قوات مسلحة متعددة الجنسيات تابعة للدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وذلك عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف .

وجميع هذه التدابير المخصصة لبناء الثقة فيما بين الدول لا يمكن تنفيذها هي وغيرها من التدابير المماثلة إلا بالتفاعل الشديد مع المؤسسات الامنية الموجودة .

وإن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية على اقتناع بأن عملية هلسنكي لن تنجز مهمتها التاريخية إلا إذا واصلت انبثاقها عن الصلة الرابطة بين الديمقراطية وحقوق الانسان والامن المكفول للجميع بلا تجزئة . وعن طريق هذه الصلة ، يمكن لتلك العملية أن تتولى بصورة تدريجية الوظائف الموجهة لتعزيز الامن في أوروبا بأسرها وفي كل منطقة من مناطقها أيضا .
